E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.4/2021/4
26 August 2021
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة الموارد المائية
الدورة الرابعة عشرة
دورة افتراضية، 29-30 أيلول/سبتمبر 2021

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت

الإدارة المتكاملة لموارد المياه لتحسين الأمن المائي في المنطقة العربية

موجز

المنطقة العربية هي من أكثر مناطق العالم شحّاً بالمياه، إذ يحلّ 18 بلداً من أصل البلدان العربية الـ 22 دون العتبة السنوية للشح في موارد المياه المتجددة. ويشكل شح المياه تحدياً رئيسياً على مسار التنمية المستدامة والأمن المائي في المنطقة. فخطة التنمية المستدامة لعام 2030 (خطة عام 2030) تؤكّد أنّ الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه العذبة التي تشكل مورداً طبيعياً أساسياً، محورية لتحقيق التنمية الاجتماعية والازدهار الاقتصادي. وهذا ما تجسّده الطبيعة المتكاملة لأهداف التنمية المستدامة.

فخطة عام 2030 تدعو في الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة إلى اتباع نَهج متكامل وشامل للجميع في تحقيق التنمية المستدامة. ويظهر هذا النهج بوضوح في المقصد المتعلق بالإدارة المتكاملة للموارد المائية. وتسلم الخطة بأهمية الإدارة المتكاملة للموارد المائية، خصوصاً في المقصد 6-5 الرامي إلى ضمان تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية على جميع المستويات، بسُبُل عديدة منها التعاون عبر الحدود، حسب الاقتضاء.

وقد نفذت الإسكوا عدة مبادرات لمساعدة الدول العربية على التغلب على التحديات التي تواجهها على مسار تحقيق الأمن المائي في المنطقة. وتتضمن هذه الوثيقة مجموعة مختارة من هذه المبادرات. ولجنة الموارد المائية مدعوة إلى تقديم المشورة بشأن مجالات العمل الأخرى التي تود أن تتابعها الأمانة التنفيذية للإسكوا بشأن إدارة الموارد المائية من أجل تحسين الأمن المائي. وهي مدعوة أيضاً إلى تقديم اقتراحات بشأن السُبُل التي يمكن من خلالها للدول الأعضاء وللأمانة التنفيذية التقدّم في مجالات العمل الحالية.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	8-1	3
الفصل		
أولاً- مبادرات لدعم الإدارة المتكاملة للموارد المائية من أجل تحسين الأمن المائي في المنطقة العربية	29-9	4
ألف- الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة: المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع	14-9	4
باء- التعاون في مجال المياه العابرة للحدود	18-15	7
جيم- المياه وتغيّر المناخ	21-19	8
دال- المياه من أجل الأمن الغذائي	26-22	9
هاء- العقد الدولي للعمل من أجل الماء	29-27	10
ثانياً- التوصيات	31-30	11

مقدمـة

1- المنطقة العربية هي من أكثر مناطق العالم شحّاً بالمياه. فمن أصل 22 دولة عربية، تقع 18 دولة دون العتبة السنوية لشحّ الموارد المائية المتجددة، وقدرها 1,000 متر مكعب للفرد، في حين تقع 13 دولة دون عتبة الشحّ المائي المطلق، وقدرها 500 متر مكعب للفرد في السنة. ويعاني ما يقارب 374 مليون شخص في المنطقة العربية في عام 2020 من شح أو شح مطلق بالمياه. ويتفاقم شح المياه العذبة في المنطقة العربية بسبب عدة عوامل، منها الاعتماد الشديد على الموارد المائية المشتركة؛ وتلوث المياه؛ وحالات الاحتلال والصراع التي تقوّض القدرة على الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي؛ وتغيّر المناخ والظواهر المناخية الشديدة؛ وهدر الموارد المائية دون عائد بسبب قِدم شبكات المياه؛ وانقطاع إمدادات المياه؛ وعدم كفاءة استخدام المياه؛ وتزايد الطلب على المياه في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني.

2- وعلى الرغم من أن أكثر من نصف سكان المنطقة العربية يعيشون الآن في المدن، لا يزال استخدام المياه في الزراعة يستهلك غالبية موارد المياه العذبة في المنطقة، مع ما يترتب على ذلك من أضرار كبيرة على الأمن الغذائي والإنتاج الزراعي المحلي وسُبُل العيش في المناطق الريفية. ويستهلك إنتاج مزيد من المياه العذبة الكثير من الطاقة والموارد المالية، لأنه يتطلب تحلية المياه، وبناء السدود، وضخ المياه من مصادر بعيدة ومن طبقات المياه الجوفية العميقة.

3- ويشكل شح المياه تحدياً رئيسياً على مسار التنمية المستدامة والأمن المائي في المنطقة. ويتجلى ذلك بشكل خاص في تداعياته على الأمن الغذائي وأمن الطاقة والتنمية الاقتصادية وسُبُل العيش وصحة الإنسان. ومن هنا ارتباط الأمن المائي باعتبارات الأمن الوطني والإقليمي، التي ينبغي للدول العربية مراعاتها في إطار ما تبذله من جهود للوفاء بالتزاماتها بتحقيق الأهداف العالمية.

4- وتسلّم خطة عام 2030 بأنّ الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه العذبة التي تشكل مورداً طبيعياً أساسياً، محورية في تحقيق التنمية الاجتماعية والازدهار الاقتصادي، وهو ما تجسّده الطبيعة المتكاملة لأهداف التنمية المستدامة. ومن أجل تحقيق الأمن المائي في المنطقة، يجب التسليم بالعلاقة التكافلية بين الأمن المائي والتنمية المستدامة. ولذلك، ينبغي مراعاة الركائز الثلاث التي تقوم عليها التنمية المستدامة، وهي الركائز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وذلك في إطار نَهج محوره حقوق الإنسان يضمن المساواة بين الجنسين ولا يستثني أحداً.

5- وتدعو خطة عام 2030، في إطار الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة بالتحديد، إلى اتباع نَهج متكامل وشامل للجميع في تحقيق التنمية المستدامة. ويظهر هذا النهج بوضوح في المقصد المتعلق بالإدارة المتكاملة للموارد المائية، والذي يستند إلى المبادئ الأربعة التي ينص عليها بيان دبلن لعام 1992 بشأن المياه والتنمية المستدامة. وفي ما يلي هذه المبادئ: (أ) المياه العذبة مورد محدود، ومنكشف على المخاطر، وضروري لاستمرارية الحياة ولتحقيق التنمية وحماية البيئة؛ (ب) ينبغي أن تقوم تنمية وإدارة المياه على نَهجٍ تشاركي يشمل المستخدِمين وواضعي الخطط وصانعي القرار على كافة المستويات؛ (ج) تؤدي المرأة دوراً محورياً في توفير المياه وإدارتها وحفظها؛ (د) للمياه قيمة اقتصادية في كافة استخداماتها المتضاربة، وينبغي الاعتراف بها كسلعة اقتصادية.

6- وفي عام 2011، اعتمد المجلس الوزاري العربي للمياه في جامعة الدول العربية الاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والاحتياجات المستقبلية للتنمية المستدامة 2010-2030. والهدف الأساسي من هذه الاستراتيجية هو مواجهة تحديات التنمية المستدامة، وذلك من خلال خطة عمل تتعلق بإدارة الموارد المائية من جوانب متعددة، من ضمنها بناء القدرات، والبحث والتطوير، وتأمين خدمات المياه للشرب والري، والموارد المائية غير التقليدية، والإدارة المتكاملة للموارد المائية. وقد أعطت الاستراتيجية الأولوية لتعزيز تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية لمواجهة التحديات الرئيسية المتعلقة بالأمن المائي بطرق تضمن الكفاءة من حيث الكلفة، والإنصاف الاجتماعي، واستدامة البيئة.

7- وتسلّم خطة عام 2030 بأهمية الإدارة المتكاملة للموارد المائية، خصوصاً في المقصد 6-5 المتمثل في ضمان تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون عبر الحدود، حسب الاقتضاء. ويمكن للدول العربية الاستفادة من الزخم في جهود تنفيذ خطة عام 2030 والمؤشر 6-5-1 للتعجيل بتطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية بما يتناسب مع سياقها الوطني. ويرصد هذا المؤشر التقدم المحرز في أربعة من جوانب الإدارة المتكاملة للموارد المائية، هي البيئة التمكينية؛ والمؤسسات والمشاركة؛ وأدوات الإدارة؛ والتمويل. ويمكن للدول الاستعانة بعملية الرصد والإبلاغ بشأن هذا المؤشر لتحديد المقاصد الوطنية ورصد إنجازاتها في الاستفادة من مَواطن قوتها، ومعالجة مَواطن ضعفها، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسينها. وتوفر الإدارة المتكاملة للموارد المائية نهجاً شمولياً للانتقال نحو تحقيق الأمن المائي، لأنها تربط قطاع المياه بقطاعات أخرى، كالزراعة، ولأنها تُوازن بين الطلبات المتنافسة على المياه (مثلاً، الأرياف مقابل المدن، وسُبُل العيش مقابل النُظُم الإيكولوجية). ويستكمل هذا النهج بنهج الترابط، نظراً إلى تأثيره على عدة قطاعات؛ وبالنهج القائم على حقوق الإنسان، نظراً إلى اتّسامه بالمساواة وشمول الجميع والتمكين والشفافية والمساءلة.

8- ولمساعدة الدول العربية على التغلب على التحديات التي تواجهها في الانتقال إلى الأمن المائي في المنطقة، نفذت الإسكوا عدة مبادرات، يرد عدد منها أدناه.

أولاً- مبادرات لدعم الإدارة المتكاملة للموارد المائية من أجل تحسين الأمن المائي في المنطقة العربية

ألف- الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة: المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع

9- يرمي الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة إلى ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع، وإلى إدارتها إدارة مستدامة، مع التركيز على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي، ومعالجة مياه الصرف، وتحقيق كفاءة استخدام المياه، وحماية النُظُم الإيكولوجية، والاعتراف بأهمية الإدارة المتكاملة لموارد المياه، والتعاون، وبناء القدرات، والتكنولوجيا، والتمويل، والمشاركة العامة. ومن خلال الالتزام بالبنود المتعلقة بالمتابعة والاستعراض في خطة عام 2030، التزمت البلدان بتقديم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في تحقيق أهدافها وغاياتها، بحسب مجموعة من المؤشرات العالمية. وتتولى عملية جمع البيانات وتحديد الجدول الزمني لكل مؤشر الهيئة الوصية عليه. وقد اكتملت هذه العملية في حالة جميع مؤشرات الهدف 6، رغم القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19. ويجري تنسيق العمل في إطار مبادرة الرصد المتكاملة التي تنفذها لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد

المائية. وقد صدر أول تقرير أساسي عالمي في عام 2019، وصدر تقرير الحالة المحدَّث لعام 2021 في آذار/مارس 2021 بعنوان: الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة: المياه والصرف الصحي للجميع.

10- والإسكوا عضو فاعل في لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية. وهي تتعاون مع الجهات الوصية على المؤشرات في تحقيق الهدف 6، من خلال تقديم المساعدة الفنية، وإعداد التحليلات الإقليمية، وتنمية القدرات في مجالَي الرصد والاستعراض، وتنفيذ الأنشطة للتعجيل بتحقيق المقاصد المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ويشمل ذلك المساهمة في تنفيذ الإطار العالمي للتعجيل بتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة؛ وإعداد التقارير الإقليمية، ومنها التقرير العربي للتنمية المستدامة، الذي أُطلق أثناء المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021 الذي استضافته الإسكوا (بيروت، 29-31 آذار/مارس 2021)؛ وتطوير المنتديات وقواعد البيانات الإقليمية العربية التي تعزز النُهُج المتكاملة من أجل التقدم على مسار أهداف التنمية المستدامة. ومن هذه المنتديات وقواعد البيانات المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة وبوابة أهداف التنمية المستدامة العربية اللتان تدعمان المنبر الإقليمي للتعاون من أجل المنطقة العربية. وتتولى الإسكوا توجيه عملية إعداد سلسلة من التقارير الإقليمية حول مؤشري المقصد 6-5 والمتعلقَين بالإدارة المتكاملة للموارد المائية والتعاون في مجال المياه.

11- وبالتعاون مع مركز الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمعهد الهيدروليكي الدنماركي، أصدرت الإسكوا تقرير الحالة لعام 2019 حول تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية في المنطقة العربية: التقدم المحرز في المؤشر 6-5-1. ويعرض هذا التقرير وضع تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية في المنطقة العربية، ويستند إلى الردود الواردة من 19 دولة عربية على الدراسة الاستقصائية بشأن المؤشر 6-5-1 والتي جمعتها الوكالة القيّمة على المؤشر. وتمّت الاستعانة، عند صياغة التقرير، بخبراء ذوي معرفة واسعة، وبدراسات حالة من المنطقة، وبمراجعة قامت بها الشبكة العربية المتكاملة لإدارة الموارد المائية بدعم من الإسكوا. ويركز التقرير على إدارة المياه الجوفية والتعاون بشأن الموارد المائية المشتركة، وهما الشاغلان الرئيسيان المتعلقان بالموارد المائية في المنطقة. ويقاس المؤشر 6-5-1 على مقياس من صفر إلى 100، استناداً إلى دراسة استقصائية للبلدان تضمنت 33 سؤالاً حول الأبعاد الأربعة للإدارة المتكاملة للموارد المائية: (أ) البيئة التمكينية للسياسات والقوانين والخطط؛ (ب) مشاركة المؤسسات وأصحاب المصلحة؛ (ج) أدوات الإدارة؛ (د) تمويل إدارة الموارد المائية.

12- وتقوم الإسكوا حالياً، بالتعاون مع مركز الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمعهد الهيدروليكي الدنماركي، بإعداد تقرير مرحلي محدّث عن الإدارة المتكاملة للموارد المائية في المنطقة، استناداً إلى نتائج الدراسة الاستقصائية عام 2020 حول المؤشر 6-5-1. ويحدد هذا التقرير المجالات ذات الأولوية التي سيساعد العمل فيها على التعجيل بتنفيذ الإدارة المتكاملة بفعالية. وهو يستند إلى بيانات 21 بلداً من أصل 22 بلداً في المنطقة قدمت تقارير عن المؤشر في عامَي 2017 و2020. وقدّمت 15 بلداً تقاريرها في عامي 2017 و2020، مما سمح بتحليل التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف. ويشير التحليل الأولي إلى أن المتوسط الإقليمي لتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية قد ارتفع من 48 إلى 53 (ما يعادل الارتفاع على مستوى العالم من 49 إلى 54) في الفترة بين عام 2017 وعام 2020. غير أنه من أجل تحقيق الهدف، يجب أن يرتفع معدل تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية بمعدّل الضعف على وجه السرعة. وتشير النتائج أيضاً إلى إمكانية إحراز تقدم حقيقي وسريع. ففي الفترة بين العامين 2017 و2020، أحرزت ستة بلدان تقدماً كبيراً، أو اقتربت من تحقيق الهدف. وأحرزت خمسة بلدان تقدماً معتدلاً، غير أنّ عليها الإسراع في بذل مزيد من الجهود. وأحرزت تسعة بلدان تقدماً محدوداً، أو أنها لم تحرز أيّ تقدم. وستناقَش النتائج الأولية للتقرير مع الجهات المعنية الإقليمية خلال المنتدى العربي

للمياه (دبي، أيلول/سبتمبر 2021)، ومع أعضاء الشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد المائية. وسيتم عرض النتائج على المجلس الوزاري العربي للمياه خلال دورته الرابعة عشرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

13- وبعد صدور التقرير عن التقدم المحرز في إدارة الموارد المائية المشتركة في المنطقة العربية: خط الأساس الإقليمي للمؤشر 6-5-2 في عام 2018، تواصل الإسكوا تعاونها مع الوكالات القيّمة على هذا المؤشر، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وذلك لإعداد تقرير مرحلي يستند إلى البيانات الواردة من البلدان الـ 15 التي قدمت تقارير عن هذا المؤشر في عام 2020. وارتفع عدد البلدان المستجيبة في عام 2020 عما كان عليه في عام 2017، حيث بلغ عشرة بلدان. في المقابل، لم تستجب لغاية الآن ستة بلدان، أو أنها لم تقدم أي تقرير عن الترتيبات المتّخذة في مجال التعاون عبر الحدود. ولكن، من ناحية إيجابية، لم يتحسن معدل الاستجابة في عام 2020 فحسب، بل تحسنت نوعية التقارير أيضاً، إذ أصبحت هذه التقارير تتضمن سرداً يحسّن فهم الردود. وتبين النتائج الأولية، المستندة إلى نتائج الجولتين الأوليين من الدراسة الاستقصائية، إلى أنّ التقدم في التعاون بشأن المياه العابرة للحدود عملية طويلة تتطلب تفاهماً وتواصلاً بين الجهات المعنية. والمعلومات المتعلقة بالمياه العابرة للحدود، واللازمة لتعزيز التعاون، هي إما غير متاحة على نحو كافٍ؛ وإما متاحة ولكن لا يمكن الوصول إليها بسهولة. وينطبق ذلك بصفة خاصة على موارد المياه الجوفية العابرة للحدود، حيث لم تبلّغ سوى سبعة بلدان من أصل 15 بلداً أنها قدمت معلومات عن هذه الموارد وعن اتفاقات التعاون بشأنها. ويتطلب إحراز أي تقدّم في التعاون في مجال المياه العابرة للحدود تحسين فهم موارد المياه الجوفية العابرة للحدود، وتخصيص التمويل اللازم لها، وتحسين فرص الحصول على المعلومات، وتحسين الرصد، وتعميم هذا التعاون على مستوى المؤسسات، وذلك عن طريق الهيئات المكلّفة بهذه المسألة.

14- ولدعم البلدان في إعداد التقارير الوطنية عن المؤشر 6-5-2، نظّمت الإسكوا واللجنة الاقتصادية لأوروبا واليونسكو ورشة عمل بشأن "دعم رصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية: مؤشر التنمية المستدامة 6-5-2 حول التعاون في مجال المياه العابرة للحدود"، استضافتها الإسكوا في بيروت في 5 آذار/مارس 2020. وكان الهدف من ورشة العمل مساعدة بلدان المنطقة العربية على جمع البيانات المتعلقة بالمؤشر 6-5-2 حول التعاون في مجال المياه العابرة للحدود، وإعداد التقارير بشأنها والاستفادة منها، وذلك في سياق الجولة الثانية من عملية تقديم التقارير. ونُظمت الورشة في إطار مبادرة الرصد المتكاملة للهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، التي أطلقتها لجنة الأمم المتحدة للمياه. وناقش المشاركون في الورشة نتائج العملية الأولى لإعداد التقارير بشأن التقدم في التعاون في مجال المياه العابرة للحدود (المؤشر 6-5-2)، والتحديات التي تواجهها البلدان في جمع البيانات والمعلومات، فضلاً عن تحديات أخرى مثل تنسيق إعداد التقارير الوطنية، وتعميم فهم أداة المسح بين الدول المتشاطئة وفهم مؤشرات المقصد 6-5 من المقاصد المتعلقة بالهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة. وناقش المشاركون أيضاً الطرق التي يتوخونها للاستفادة من تبادل الخبرات والدروس المستفادة خلال ورشة العمل، وذلك لإثراء الآليات والعمليات الوطنية لتقديم التقارير بشأن المؤشر 6-5-2. ومن المتوقع الاسترشاد بالاستنتاجات الإقليمية التي خلُصت إليها المناقشات حول الموارد المائية العابرة للحدود التي ستجرى خلال أسبوع القاهرة للمياه (القاهرة، تشرين الأول/أكتوبر 2021).

باء- التعاون في مجال المياه العابرة للحدود

15- للحصول على إمداداتها من المياه، تعتمد معظم الدول اعتماداً كبيراً على الأنهار و/أو على تكوينات المياه الجوفية المشتركة مع بلدان مجاورة داخل المنطقة وخارجها. ويعقِّد الاعتماد الكبير على المجاري المائية العابرة للحدود تحقيق الأمن المائي في العديد من بلدان المنطقة، ما قد يحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، فالتعاون في مجال المياه العابرة للحدود أساسي لتحقيق الأمن المائي. ويمكن للدول العربية أن تستفيد من الأطر العالمية أو العمليات الإقليمية للتعاون. فعلى المستوى العالمي، توجد أطر قانونية عدة لإدارة الموارد المائية المشتركة، منها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، ومشاريع المواد المتعلقة بقانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود، واتفاقية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا بشأن حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية. وفي الآونة الأخيرة، اتخذ العراق جميع الخطوات اللازمة على الصعيد الوطني للانضمام إلى اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية.

16- على المستوى الإقليمي، قامت جامعة الدول العربية، برعاية المجلس الوزاري العربي للمياه، بإعداد ومراجعة مشروع اتفاقية إطارية بشأن الموارد المائية المشتركة في المنطقة العربية، الهدف منها تعزيز الإدارة المشتركة لموارد المياه بين الدول العربية. ودعت القرارات المُتخَذَّة في عام 2017 إلى إعادة صياغة هذا الصك القانوني ليصبح مجموعة من المبادئ الاسترشادية المشتركة للتعاون في مجال المياه المشتركة في المنطقة العربية، وليساهم في تحسين القدرات الإقليمية في مجال إدارة الموارد المائية المشتركة. وقد دعمت الإسكوا صياغة هذه المبادئ الاسترشادية، وساهمت في الاجتماعات الحكومية الدولية التي عقدتها اللجنة لاستعراض المبادئ، وذلك في القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر 2019 على هامش أسبوع القاهرة للمياه، وافتراضياً في تموز/يوليو 2021. وقد بلغ النقاش بشأن هذه المبادئ الاسترشادية مرحلة متقدمة، وهي تهدف إلى دعم التعاون عبر الحدود بين البلدان العربية.

17- وعقدت اللجنة سلسلة من الدورات التدريبية حول تنمية القدرات وبناء مهارات التفاوض بشأن التعاون في إدارة المياه العابرة للحدود. ونظّمت الدورات افتراضياً في الفترة بين 10 كانون الأول/ديسمبر 2020 و11 كانون الثاني/يناير 2021، وشارك فيها مفاوضون شباب من الوزارات المسؤولة عن الموارد المائية المشتركة في البلدان العربية. وهدفت الدورات إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء في الإسكوا على تحقيق الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد المائية المشتركة. وسيسهم ذلك في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، من خلال بناء المهارات التفاوضية للمفاوضين الشباب بشأن المياه وتعزيز معرفتهم القانونية والفنية المتعلقة بها. وهدفت الدورات التدريبية إلى تعميق فهم المشاركين بالمهارات التفاوضية وبنظريات وأساليب دبلوماسية المياه. وهدفت أيضاً إلى تعزيز قدرتهم على تحديد فرص التعاون المحتملة في المفاوضات حول المياه العابرة للحدود، وذلك عن طريق وحدات تدريبية تتناول الأدوات القانونية الدولية؛ ومسارات التعاون؛ والأدوات والآليات المتاحة لتسوية المنازعات في مجال دبلوماسية المياه؛ وأسس عمليات التفاوض؛ ومهارات التواصل، وهي ذات أهمية كبيرة في المفاوضات.

18- وتتعاون الإسكوا أيضاً مع البنك الدولي، منذ عام 2019، في تنفيذ سلسلة معارف مياه المشرق. وتدعم المبادرة تنمية القدرات وتبادل المعلومات بين المناطق بشأن الموارد المائية، وذلك للاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيا الكاسحة. وقد عقدت حتى الآن ثلاث ورش عمل ركزت على تغيّر المناخ (بيروت، 14-15 كانون الثاني/يناير 2020)، والآثار الاقتصادية لتغيّر المناخ وشحّ المياه (اجتماع افتراضي، 1-3 كانون الأول/ديسمبر 2020)، والمياه الجوفية (15-17 حزيران/يونيو 2021).

جيم- المياه وتغيّر المناخ

19- من المتوقع أن تستمر آثار تغيّر المناخ على توافر المياه وعلى القطاعات المعتمدة على المياه في المنطقة العربية في الإضرار بفعالية إدارة موارد المياه العذبة في المنطقة. وتتولى الإسكوا تنسيق المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية والمركز العربي الإقليمي للمعارف المتعلقة بتغيّر المناخ المرتبط بها. وتوفر المبادرة معلومات وبيانات وتحليلات ودورات تدريبية ومساعدة فنية قائمة على العلم، وذلك لدعم البلدان في اتخاذ إجراءات بشأن تغيّر المناخ استناداً إلى مجموعات من التوقعات المناخية الإقليمية المعَدّة للمنطقة العربية/منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وشمل ذلك تنظيم سلسلة ورش عمل افتراضية مفتوحة مؤلفة من ستة أجزاء تناولت تحليل مسائل تغيّر المناخ باستخدام أدوات نُظُم المعلومات الجغرافية، وذلك في الفترة من 1 تموز/يوليو إلى 12 آب/أغسطس 2021؛ وورش عمل حول استخدام مجموعات بيانات ومنهجيات ريكار لإثراء تحليلات المناخ والمياه والظواهر المناخية الشديدة والإنتاجية الزراعية. وقد نُفذت هذه الأنشطة بالشراكة مع وزارة الزراعة التونسية (تونس العاصمة، 24-28 حزيران/يونيو 2019)؛ ووزارة المياه والري المصرية واللجنة الدولية للري والصرف الصحي للمهنيين الشباب في مجال المياه خلال أسبوع القاهرة للمياه (21-23 تشرين الأول/أكتوبر 2019 و18-22 تشرين الأول/أكتوبر 2020)؛ واليونسكو والجامعة الأميركية في بيروت (بيروت، 9-11 تشرين الأول/أكتوبر 2019). واستهدفت عدة ورش عمل وطنية وزارات المياه والزراعة والري في الأردن ولبنان ودولة فلسطين والجمهورية العربية السورية، وذلك في إطار دعم الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا) لريكار من خلال مشاريع تقودها الإسكوا حول المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية (2010-2019)؛ وتعزيز الأمن الغذائي والمائي من خلال التعاون وتنمية القدرات في المنطقة العربية (2014-2019)؛ والنهوض بالمياه والأمن الغذائي في سياق تغيّر المناخ (2020-2021)؛ وما يرتبط بذلك من مشاريع ممولة من حساب الأمم المتحدة الإنمائي.

20- ويواصل المركز العربي الإقليمي للمعارف المتعلقة بتغيّر المناخ التابع لريكار تقديم هذه الخدمات، ويجري العمل لتوسيع نطاقه ليشمل مجموعة جديدة من إسقاطات النمذجة المناخية الإقليمية من أجل نطاق جديد خاص بالمشرق. وهذه الإسقاطات الحديثة متاحة على نطاق 10 كيلومتر × 10 كيلومتر حتى منتصف القرن، وتُستخدم لإعداد سلسلة جديدة من التحليلات بشأن الموارد السطحية والجوفية، بالتعاون مع حكومات العراق والأردن ولبنان ودولة فلسطين والجمهورية العربية السورية. كذلك، تقدّم المساعدة الفنية والدورات التدريبية لمعاهد البحوث الوطنية في البحرين والكويت حول كيفية استخدام هذه التوقعات الجديدة لإثراء سياسات المياه والمناخ. وهي ترمي إلى دعم التعاون الأقاليمي في مسائل العواصف الرملية والترابية مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

21- وبالتزامن مع ذلك، تتعاون الإسكوا مع منظمة الأغذية والزراعة لتنفيذ مبادرة حول زيادة قدرة مستجمعات المياه على التكيُّف مع تغيّر المناخ، في إطار مشروعها المموّل من سيدا بشأن كفاءة المياه وإنتاجيتها واستدامتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفي إطار مبادرة معالجة شح المياه. والعمل جارٍ في ثلاثة مستجمعات مياه حددتها وزارة الموارد المائية والأمن المائي في الجزائر ووزارة الطاقة والمياه في لبنان. ويستكمل المشروع تحليلات الإسكوا بشأن احتياجات وتدفقات تمويل العمل المناخي وإجراءات التكيُّف، بما في ذلك في قطاعات المياه والصحة والزراعة، من أجل تحديد الفرص المتاحة لزيادة فرص الحصول

على سُبُل مبتكرة لتمويل العمل المناخي وتوليد منافع مشتركة من تدابير التكيُّف مع تغيّر المناخ والحد من آثاره. وتنفَّذ هذه الأنشطة المتعلقة بالمياه وتغيّر المناخ تحت مظلة المركز العربي لسياسات تغيّر المناخ في الإسكوا.

دال- المياه من أجل الأمن الغذائي

22- على الرغم من أن نحو 59 في المائة من سكان المنطقة العربية يعيشون في المدن، يظل توفير المياه للقطاع الزراعي أولوية لضمان الأمن الغذائي والحفاظ على سُبُل العيش في المناطق الريفية في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل في المنطقة، ولا يزال القطاع الزراعي يستهلك 84 في المائة من مجموع المياه المسحوبة. وتعزى هذه النسبة الكبيرة إلى السياسات المعتمدة منذ وقت طويل في المنطقة، والتي تشجع الإنتاج المحلي والاكتفاء الذاتي الغذائي من خلال تقديم ضمانات الأسعار وإعانات الدعم. وقد أدت هذه السياسات إلى نمو هذا القطاع بشكل عام، مصحوباً بتزايد حصته من المياه، وانخفاض كفاءة استخدام المياه وإنتاجية المحاصيل، ونضوب الموارد المائية. ولكن، في ظل عدم قدرة المنطقة على تلبية احتياجاتها من الأغذية بسبب شحّ الموارد المائية والأراضي على المستوى الوطني أو الإقليمي، بدأ الانتقال إلى نُهُج قائمة على السوق، وإلى قطاع زراعي ذي منتجات عالية القيمة موجّهة نحو التصدير، وإلى تنظيم استخدام المياه. ويعتبر تحسين التنسيق بين قطاعي المياه والزراعة عاملاً أساسياً في تحسين الأمن المائي والغذائي في المنطقة.

23- وفي نيسان/أبريل 2019، وبعد سنوات من العمل على تحسين التنسيق بين قطاعي المياه والزراعة، دعمت الإسكوا ومنظمة الأغذية والزراعة تنظيم أول اجتماع مشترك لوزراء الزراعة والمياه العرب في جامعة الدول العربية في القاهرة. ودعا الاجتماع إلى دمج قضايا المياه والأمن الغذائي في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بشكل فعال، وأسفر عن اعتماد إعلان القاهرة لعام 2019 والذي يحث الحكومات والشركاء على تعزيز التنسيق الإقليمي ومواءمة السياسات في القطاعين، وذلك لمواجهة آثار تغيّر المناخ وشح المياه.

24- عُقد الاجتماع الأول للجنة المشتركة رفيعة المستوى المعنية بالزراعة والمياه (القاهرة، 23-24 تشرين الأول/أكتوبر 2019) على هامش أسبوع القاهرة للمياه لعام 2019. ولإثراء المناقشات في هذا الاجتماع الفني، أعدت اللجنة الفنية المؤلفة من الإسكوا والفاو والمنظمة العربية للتنمية الزراعية واللجنة العربية المعنية بالزراعة والمياه ورقة معلومات أساسية حملت عنوان "تخصيص المياه للزراعة في المنطقة العربية: نحو تغيير جذري". وتضمنت الورقة عدداً من التوصيات التي تركز على التغييرات اللازم إدخالها على استراتيجيات المياه والزراعة لجعل آليات تخصيص المياه أكثر استدامة وقدرة على التصدي لشح المياه المتزايد في المنطقة. وتخلل الاجتماع أيضاً اعتماد خمسة مجالات مقترحة ذات أولوية لعمل اللجنة المشتركة الرفيعة المستوى المعنية بالزراعة والمياه.

المجالات ذات الأولوية للعمل الشامل لعدة قطاعات

25- عُقد الاجتماع الثاني للجنة المشتركة رفيعة المستوى المعنية بالزراعة والمياه افتراضياً في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2020 خلال أسبوع القاهرة للمياه 2020، وشاركت في تنظيمه الإسكوا والفاو والجامعة العربية. وناقش الاجتماع التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الاجتماع الفني الأول وخطة العمل المقترحة لتنفيذ إعلان القاهرة لعام 2019. وبعد استعراض الدول الأعضاء لخطة العمل، عُقد اجتماع لفريق الخبراء افتراضياً في 27 كانون الثاني/يناير 2021، شاركت في تنظيمه الإسكوا والفاو وجامعة الدول العربية. وناقش المجتمعون خطة عمل تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2019 وقاموا بتنقيحها وإنجازها، لعرضها خلال الاجتماع المشترك الثاني لوزراء الزراعة والمياه العرب، المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر 2021.

26- وتعمل اللجنة الفنية على إعداد المبادئ التوجيهية الطوعية لتحسين تخصيص المياه للزراعة، والهدف منها تزويد صانعي القرار وواضعي الخطط بشأن الموارد المائية في البلدان العربية بالنُهُج والمبادئ التوجيهية اللازمة، للمساعدة في تطوير وتصميم وتنفيذ وتشغيل أنظمة لتخصيص المياه تتيح استخدام الموارد المائية بشكل مستدام. ومن المقرر استعراض هذه المبادئ التوجيهية في اجتماع لفريق الخبراء سيعقد في أيلول/سبتمبر 2021 قبل تقديمها لغرض مناقشتها من جانب اللجنة المشتركة الرفيعة المستوى واعتمادها خلال الاجتماع الوزاري المشترك الثاني للزراعة والمياه.

هاء- العقد الدولي للعمل من أجل الماء

27- يهدف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028 (المعروف أيضاً باسم العقد الدولي للعمل من أجل الماء) إلى زيادة التركيز على التنمية المستدامة والإدارة المتكاملة للموارد المائية، من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتنفيذ البرامج والمشاريع اللازمة، وزيادة التعاون والشراكات على جميع المستويات للمساعدة في تحقيق الأهداف والمقاصد المتفق عليها دولياً المتعلقة بالمياه (A/RES/71/222). وهذه الأهداف تتضمن الأهداف المتصلة بالمياه في خطة عام 2030 وفي اتفاقات متعددة الأطراف أخرى، مثل تلك المتعلقة بتغيّر المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، والمدن.

28- وكُلفت الإسكوا في الدورتين الثانية عشرة والثالثة عشرة للجنة الموارد المائية، في عامَي 2017 و2019، بدعم مشاركة الدول الأعضاء في العقد الدولي للعمل من أجل الماء. وكلّف المجلس الوزاري العربي للمياه الإسكوا بتولّي التنسيق الإقليمي استعداداً للاستعراض الشامل لمنتصف المدة للعقد الدولي للعمل من أجل الماء، وذلك بالتعاون مع أمانة جامعة الدول العربية ومنظمات إقليمية. كذلك، تتولى الإسكوا بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قيادة فريق الخبراء التابع لآلية الأمم المتحدة للمياه والمعني بالتنسيق الإقليمي، والذي يدعم الاستعدادات الإقليمية للاستعراض الشامل لمنتصف المدة. ويشمل ذلك عقد اجتماع تحضيري إقليمي عربي في النصف الأول من عام 2022. وستسهم نتائج الاجتماع في الاستعراض الشامل لمنتصف المدة على الصعيد العالمي، الذي سينظَّم في الأمم المتحدة في نيويورك في آذار/مارس 2023. وهو سيعقد بعد مرور 50 عاماً على انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه (مار دل بلاتا 1977)، الذي وُضع فيه أول نهج منسق دولياً في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

29- واستعداداً لهذا الاجتماع التحضيري الإقليمي، أنشأت الإسكوا فرقة عمل إقليمية، ونظمت سلسلة مشاورات مع الشركاء الإقليميين والوطنيين. ودُعيت جهات رئيسية معنية بعقد المؤتمرات الإقليمية حول المياه في عام 2021 وأوائل عام 2022 إلى تقديم النتائج الرئيسية لمحافلها الإقليمية خلال الاجتماع التحضيري الإقليمي.

ويشمل ذلك نتائج المنتدى العربي للمياه (دبي، أيلول/سبتمبر 2021)، وأسبوع القاهرة للمياه (القاهرة، تشرين الأول/أكتوبر 2021)، والاجتماع رفيع المستوى حول ندرة المياه (القاهرة، تشرين الثاني/نوفمبر 2021)، ومؤتمر الخليج للمياه (الرياض، شباط/فبراير 2022)، والمنتدى العربي السنوي للتنمية المستدامة. وأصدرت الإسكوا كتيباً إقليمياً عن العقد الدولي للعمل من أجل الماء، لدعم هذه المسارات الإقليمية، عنوانه "العقد الدولي للعمل من أجل الماء 2018-2028: المياه من أجل التنمية المستدامة. وقد وُضع جدول زمني إقليمي للأنشطة التي ستعقد خلال العقد (انظر أدناه)، وهو يحدَّث باستمرار على صفحة مخصصة للعقد الدولي للعمل من أجل الماء على الموقع الإلكتروني للإسكوا.

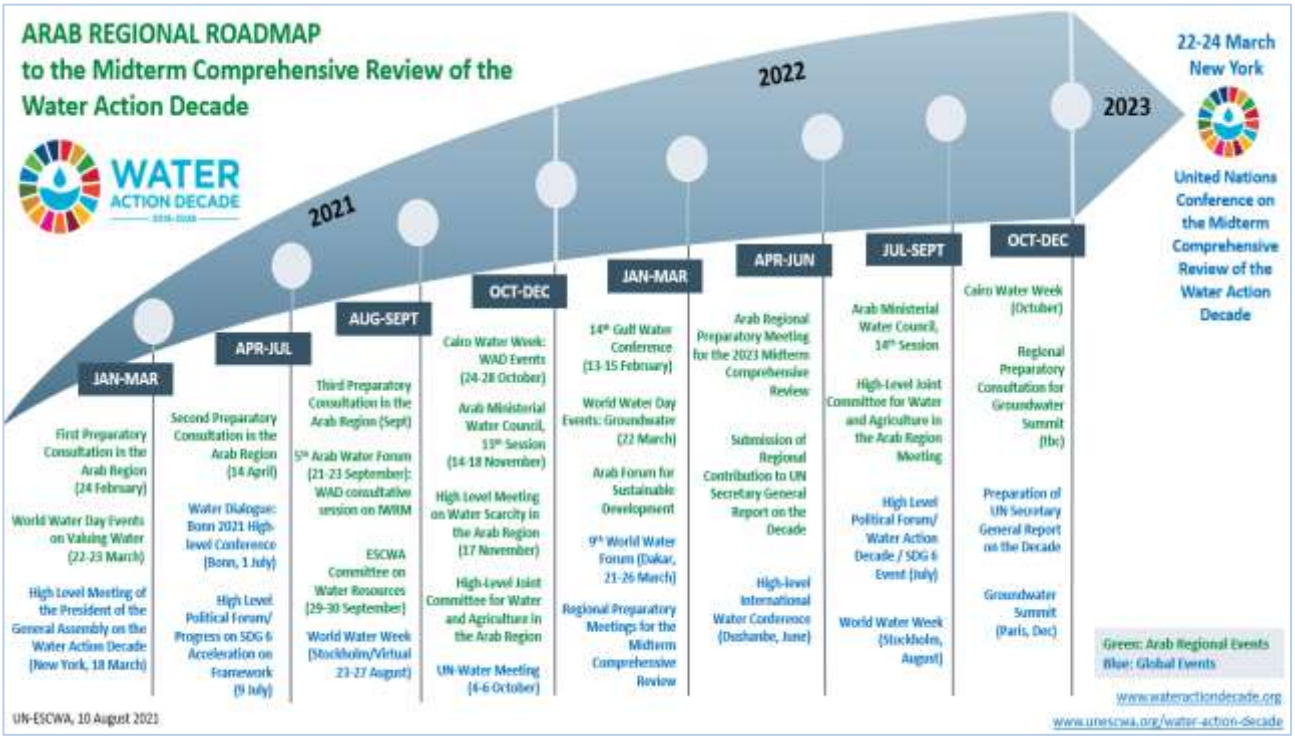

ثانياً- التوصيات

30- تدعو الإسكوا لجنة الموارد المائية إلى تقديم المشورة بشأن مجالات العمل الأخرى التي تود أن تتابعها الأمانة التنفيذية للإسكوا في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية من أجل تحسين الأمن المائي. وتدعوها أيضاً إلى تقديم اقتراحات بشأن السُبُل التي يمكن من خلالها للدول الأعضاء وللأمانة التنفيذية إحراز تقدّم في مجالات العمل الحالية. وتقدم التوصيات التالية لتنظر فيها اللجنة.

31- يُرجى من اللجنة النظر في ما يلي:

(أ) اتخاذ التدابير اللازمة للتعجيل بتنفيذ ممارسات الإدارة المتكاملة للموارد المائية، ولدعم التعاون الإقليمي من أجل تحقيق ذلك؛

(ب) اتخاذ الإجراءات اللازمة لإدماج الأهداف والمقاصد المتصلة بالمياه في الخطط والالتزامات الإنمائية الوطنية والقطاعية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالغذاء والطاقة وتغيّر المناخ، من أجل تعزيز التكامل في وضع البرامج والسياسات؛

(ج) العمل على تحقيق أهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء، والمساهمة في استعراض منتصف المدة على الصعيدين الإقليمي والعالمي من خلال أنشطة تدعم مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين وتشمل قطاعات متعددة.

32- ويُرجى من اللجنة أيضاً مناقشة السُبُل التي يمكن من خلالها للأمانة التنفيذية دعم الدول الأعضاء، بسُبُل منها ما يلي:

(أ) مواصلة تقديم الدعم الفني للدول العربية للنهوض بالإدارة المتكاملة للموارد المائية والأهداف المرتبطة بها المتعلقة بالمياه، وذلك لتعزيز الأمن المائي، مع إيلاء الاعتبار الواجب للخصوصيات والاحتياجات الإقليمية المرتبطة بتنمية القدرات ونقل التكنولوجيا والتمويل؛

(ب) توسيع القاعدة الإقليمية للمعارف بشأن المياه، وإتاحة الفرص لإجراء حوار إقليمي وتعزيز التفاهم بشأن تحديات الأمن المائي، بما في ذلك كيفية تأثير التغيُّرات في توافر المياه على تحقيق الأهداف المتعلقة بالغذاء والطاقة والمناخ؛

(ج) دعم المشاركة الإقليمية والتوعية بالأولويات الإقليمية بشأن القضايا والتحديات المتعلقة بالمياه التي تواجه المنطقة العربية في المحافل العالمية والإقليمية والوطنية، بما في ذلك تلك المعنية بمتابعة خطة عام 2030، واتفاق باريس، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، وخطة عمل أديس أبابا؛

(د) دعم الدول الأعضاء للمشاركة في العقد الدولي للعمل في مجال المياه من أجل التنمية المستدامة (2018-2028)، لتحقيق تقدّم في تحقيق الأهداف المعتمدة دولياً المتعلقة بالمياه، وتنسيق الاستعدادات الإقليمية للاستعراض الشامل لمنتصف المدة.